



مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD



2021

التقرير السنوي لعمليات
مجلس المناقصات والمزايدات

المحتوى

نبذة عن المجلس	1
الرؤية والرسالة والقيم	2
أعضاء مجلس المناقصات والمزايدات	4
مهام مجلس المناقصات والمزايدات	7
كلمة رئيس مجلس المناقصات والمزايدات	8
كلمة الأمين العام	10
لمحة حول عمليات المجلس في 2021	12
المشاريع التنموية والحيوية	21
التأهيل المسبق	42
خطط المشتريات	43
الدليل الإرشادي	44
طلبات إعادة النظر والتظلمات	44
التحول الرقمي	45
إيرادات المجلس	45
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
الدورات التدريبية	46
الجوائز والشهادات	47



2021

التقرير السنوي لعمليات
مجلس المناقصات والمزايدات

نبذة عن المجلس

جاءت انطلاقة مجلس المناقصات والمزايدات في العام 2002 ليكون من بواكير ثمار المشروع الإصلاحى لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى - حفظه الله ورعاه - في نقل عمليات تنظيم وإدارة المناقصات إلى آفاق رحبة في مجال تطبيق المراسم الأفضل وتوفير الخدمات الأجدى التي ترقى لتطلعات واستحسان كافة المتعاملين، وذلك من خلال صدور المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002، والذي نصت المادة (8) منه على إنشاء مجلس مستقل يسمى مجلس المناقصات خلال ثلاثة أشهر؛ أي خلال مطلع العام 2003، ومن ثم صدور المرسوم رقم (37) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية خلال العام ذاته.

وتواصلت لمسيرة المجلس الرامية للارتقاء بإجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية، شهدت الأعوام الماضية إنشاء عدة مراسيم بتعديل بعض أحكام القانون أهمها صدور قانون رقم (29) لسنة 2010م، والذي نصت المادة الأولى منه على تعديل مسمى المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية، ليكون بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، كما نصت المادة (8) منه على إنشاء مجلس مستقل يسمى مجلس المناقصات والمزايدات.

وفي العام 2021م تم إصدار المرسوم الملكي رقم (84) لسنة 2021م بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، هذا التعديل يأتي تنفيذاً للتوجيه الملكي السامي لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بتطوير التشريعات لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة لصالح المواطنين، وذلك ضمن حزمة من التشريعات التي أقرها مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله بما يساهم في تعزيز صيانة الحقوق وسيادة القانون ومواكبة متطلبات التنمية المستدامة.

لقد ساهمت هذه التشريعات في تعزيز ريادة المملكة في مجال إدارة المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية وفق أفضل الممارسات الدولية، ووظفت أرقى الممارسات والمعايير والأنظمة المتبعة في هذا المجال، بالإضافة إلى الارتقاء بالإجراءات وتبسيطها وتوضيحها، ورفع الثقة بالسوق المحلي كأكثر البيئات الاستثمارية المتسمة بالعدالة والشفافية والأكثر استقطاباً للموردين والمقاولين، وتوفير مناخ تنظيمي وتشريعي مرن ومشجع للشركات المحلية والدولية.

وشكل المجلس باعتباره الجهة التنظيمية المستقلة للإشراف على ممارسات المشتريات الحكومية، المنصة الرسمية لطرح مناقصات ومزايدات الجهات الحكومية وترسيته على العطاءات الفائزة ضمن آلية تضمن المنافسة النزهاء بين جميع الموردين والمقاولين المؤهلين.

وانطلاقاً من دوره المحوري في تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية 2030 الرامية إلى خلق اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة، يواصل مجلس المناقصات والمزايدات منذ تأسيسه في تنظيم وإدارة المناقصات الحكومية وفق مبادئ الشفافية والمهنية وتكافؤ الفرص والمنافسة العادلة، ليكون أنموذجاً رائداً في الإشراف على المشتريات والمبيعات الحكومية وفق أفضل الممارسات الدولية.

وسعيّاً لرفع الكفاءة الاقتصادية في المملكة وضمان الاستغلال الأمثل للمال العام، يلتزم المجلس على الدوام بمد جسور التواصل المباشر مع جميع الأطراف ذات الصلة من جهات متصرفة وموردين ومقاولين بما يخدم الارتقاء بإجراءات المشتريات الحكومية ودعم هذه الجهات لتأمين مشترياتها بأسعار تنافسية عادلة.



مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية:

الارتقاء بمملكة البحرين لتصبح أنموذجاً عالمياً لممارسات المناقصات والمزايدات الفعالة.



الرسالة:

العمل عن قرب مع القطاعيين العام والخاص في الوقت الذي نسعى فيه لمواصلة تعزيز شفافية وكفاءة ممارسات المشتريات والمبيعات الحكومية في المملكة، ودعم النمو الذي يشهده القطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم الاستدامة الاقتصادية من خلال المحافظة على المال العام.



القيم

1. النزاهة والشفافية

نسعى لتحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية في أداء أعمالنا والتعامل مع شركائنا وعملائنا.



2. الثقة والاحترام

نسعى لكسب ثقة واحترام الشركاء والعملاء من خلال الالتزام المهني في معاملاتنا وقراراتنا.



3. المساواة والإنصاف

تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأطراف ذات العلاقة.



4. الجودة والتميز

نعمل كفريق لبلوغ أقصى مستويات الجودة في الأداء من أجل تحقيق التميز في الخدمة.



5. المسؤولية

نعمل بروح المسؤولية في قراراتنا وأعمالنا ونؤكد على التزامنا الكامل بالعمل الجماعي.



6. الاحتراف والمهنية

نستثمر في تطوير وتحفيز كفاءة وأداء مواردنا البشرية لتعزيز قدراتنا ومصداقيتنا المهنية.



7. الإبداع

نشجع مواردنا البشرية على استغلال طاقاتها الإبداعية ومواهبها الكاملة لتحسين الأداء المؤسسي وتحقيق النجاح الاستراتيجي.





أعضاء مجلس المناقصات والمزايدات



السيد جاسم عبدالله حمود
عضو



المهندس سعيد حسين عبد الرحمن
عضو



الشيخ نايف بن خالد آل خليفة
الرئيس



السيد عيسى رضي العراقي
عضو



المهندس أحمد عبدالعزيز الخياط
نائب الرئيس



السيد راشد أحمد الجودر
عضو



السيدة نور حافظ بوعلي
عضو



الدكتور محمد مبارك بن دينة
عضو



المهندس وليد يوسف الساعي
عضو

واصل مجلس المناقصات والمزايدات من خلال الإشراف الدقيق على المناقصات الحكومية، بثث الثقة في بيئة الأعمال في مملكة البحرين وتشجيع جذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية، مما أثمر عن اكتسابه سمعة ممتازة من خلال إنجازاته المتمسمة بالشفافية وتكافؤ الفرص والعدالة والتنافسية منذ فترة تأسيسه، مما ساهم في تعزيز الدور الكبير الذي يلعبه المجلس في تقديم نوعية مميزة من الممارسات.

مهام مجلس المناقصات والمزايدات

- الإشراف على المناقصات والمزايدات الحكومية وعمليات الشراء التي تقوم بها الجهات الحكومية المتصرفة.
- اعتماد المواصفات الفنية التي تقدمها الجهات الحكومية المتصرفة إلغاء المناقصات والمزايدات وإعادة طرحها من جديد عند الحاجة إلى ذلك.
- استلام عطاءات المناقصات والمزايدات وفتح المظاريف والتحقق من اشتغالها على المستندات والوثائق المطلوبة.
- اتخاذ القرار بشأن قبول العطاءات أو رفضها.
- تقييم أو مراجعة واعتماد تقييم العطاءات واتخاذ قرار الترسية بشأنها.
- اعتماد تأهيل الجهات المتصرفة المعنية للموردين والمقاولين.
- تطبيق الجزاءات على الموردين والمقاولين في حالة المخالفات أو التقصير في الوفاء بالالتزامات التعاقدية.
- البت في تظلمات الموردين والمقاولين المتعلقة بإجراءات المناقصات والمزايدات.



كما ترجم حرص الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على ضمان استمرارية تنفيذ الاستراتيجيات التنموية الهادفة في جميع القطاعات، تطبيق أرقى المعايير والأنظمة المتبعة في مجال زيادة كفاءة وفاعلية عمليات المناقصات والمشتريات الحكومية، والمتمثل بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية الصادرة بالمرسوم رقم (37) لسنة 2002، بما يخدم تعزيز ريادة المملكة في مجال طرح وترسية المناقصات وإدارة المشتريات الحكومية وفق أرقى الممارسات الدولية، ويسهم في الارتقاء بإجراءات المشتريات الحكومية ودعم الجهات الحكومية لتأمين مشترياتها بأسعار تنافسية عادلة.

ومن المقرر أن يشكل عام 2022 لبنة جديدة في صرح إنجازات المجلس وتقدماً كبيراً في مسيرة تقدمه المطرد تتسم بالتطور والحدثة في العمليات والممارسات المثلى، مع التركيز على المستقبل التكنولوجي وتعزيز الثقة والدفع باتجاه الارتقاء بخدماتنا للشركاء في القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمار على أسس راسخة من الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص.

كما يواصل مجلس المناقصات والمزايدات مسيرة التحديث والتطوير وفق مبادرات نوعية واضحة المعالم لالتزامه التام بتطوير عملياته من أجل تقديم خدمات ذات قيمة مضافة للشركاء من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في مجال المشتريات وسلاسل التوريد، الأمر الذي يدعم جهود مملكة البحرين في تحسين بيئة الأعمال وجعلها بيئة جاذبة للاستثمار عبر تهيئة بيئة تنظيمية وتكاملها مع البيئة التشريعية من خلال إصدار قانون المناقصات والمزايدات المنظم لممارسات المناقصات والمشتريات الحكومية وضمان حقوق كافة الشركاء.

ختاماً، نشيدُ بالدعم الكبير الذي حظي به المجلس من لدن سيدي صاحب السمو الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى الله ورعاه، والمتابعة المستمرة من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وأصحاب السعادة أعضاء المجلس والجهازين الفني والإداري في سبيل تذليل كل التحديات أمام المجلس، وتمكينه من تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وعلى ما قدموه من جهود كبيرة ومميزة كان لها بالغ الأثر في كثير من المنجزات والنقلات النوعية التي شهدها المجلس خلال العام المنصرم.

نايف بن خالد آل خليفة
رئيس المجلس

نايف بن خالد آل خليفة رئيس المجلس



كلمة رئيس المجلس

في رحلتنا نحو الارتقاء بمملكة البحرين لتصبح أنموذجاً عالمياً لممارسات المناقصات والمزايدات الفعالة، وبما يضمن أن نكون فاعلين في توجهاتها، وبما يحقق رؤية المملكة 2030، وفي ظل الدعم اللامحدود الذي يحظى به قطاع المشتريات من قبل الحكومة الموقرة، تمكن مجلس المناقصات والمزايدات من التعامل مع الازدحام الكبير الذي أخل بتوازنات سلاسل التوريد وخطوط الإمداد بسبب الطفرة الكبيرة في الطلب مقرونة بآثار جائحة كورونا بكل كفاءة وجودة عبر استراتيجية متكاملة في إدارة عملياته الإدارية والتشغيلية بتوازن تام بين تأمين للجهات المتصرفة مشترياتها بأسعار تنافسية وصون المال العام من جهة وبين تحفيز الموردين والمقاولين على المشاركة في المناقصات والمزايدات من جهة أخرى.

ولقد اعتمدنا في تحقيق كل ذلك -بعد توفيق من الله- على الرعاية الكريمة من الحكومة الموقرة ودعمها اللامحدود في تجاوز كل العقبات وتحقيق المنجزات وقد شهدت عمليات المجلس ترسية 2054 مناقصة ومزايدة بقيمة إجمالية تخطت حاجز 2.291 مليار دينار بحريني، ويعود الفضل في ذلك إلى تأقلم واستجابة المجلس مع المتغيرات والانتقال خلال العام المنصرم إلى الأتمتة الشاملة لكافة إجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية، ويعكس أيضاً مدى استدامة الخدمات التنموية واستدامتها وتقديم أفضل الخدمات التي تلبي تطلعات المواطنين بما يتماشى مع أولويات الحكومة، كما يترجم ذلك حجم الجهود المضنية التي بذلها المجلس وما سخره من إمكانيات لافتة في تحسين وتيسير إنجاز الأعمال بين الجهات المتصرفة والمقاولين والموردين.



2021

التقرير السنوي لعمليات
مجلس المناقصات والمزايدات

وسعيًا من المجلس لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهدت عمليات المجلس ترسية 168 مناقصة حكومية بقيمة تبلغ 47 مليون دينار، استفاد منها 99 مؤسسة صغيرة والمتوسطة، في حين بلغ عدد العطاءات المُستلمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 911 عطاءً لعدد 213 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

وارتكازاً على قيم الكفاءة والشفافية في العمل المؤسسي، يواصل مجلس المناقصات والمزايدات سعيه الدائم لتبني أفضل الممارسات في مجال المناقصات والمشتريات الحكومية من أجل تقديم خدمات ذات قيمة مضافة للشركاء من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين، لذا تركّز عمله مؤخراً على تحسين مؤشرات الأداء في عمليات المناقصات والمزايدات، والتي من شأنها تحسين مركز مملكة البحرين في المؤشرات الدولية، كما تم نشر خطط المشتريات للجهات المتصرفة (من وزارات وهيئات وشركات حكومية) والتي تخضع لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية.

ومن أهم هذه المبادرات أيضاً طرح المجلس مناقصة منصة المشتريات الحكومية خلال الربع الأخير من العام المنصرم، والتي من المتوقع أن يتم ترسيبتها خلال النصف الأول من العام 2022، وذلك تماشياً مع الجهود الحكومية في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي للمملكة البحرين بتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل البياني، والتي من شأنها تقليل تدخل العنصر البشري، بالإضافة إلى تقليل الوقت والجهد والتكلفة، واختصار عمر المناقصة بما يقارب 50%، إذ يعكف المجلس على إنهاء الإجراءات اللازمة للانتقال من الأتمتة الشاملة إلى الرقمنة الشاملة في جيلها الرابع خلال العاميين القادمين كحد أقصى.

كما تم تدشين الدليل الإرشادي الديناميكي الأول والذي يهدف إلى تبسيط إجراءات المناقصات والمزايدات بشكل مؤسسي مستدام، بمشاركة فاعلة من الجهات المتصرفة، وتمهيداً لمأسسة الإجراءات اللازمة للتحول الرقمي السلس، وتزامن ذلك مع تدريب وتأهيل حوالي 812 موظف حكومي في مجال تقييم المناقصات والمزايدات الحكومية من مختلف الجهات المتصرفة بنهاية العام المنصرم.

ويراهن مجلس المناقصات والمزايدات على متانة علاقته مع الشركاء من الموردين والمقاولين والجهات المتصرفة لأداء مهامه بالصورة المثلى، لذا حرص المجلس على الحفاظ على علاقة قوية ومتكاملة مستدامة مع شركائه من القطاعين الحكومي والخاص، حيث تم مد جسور التواصل من خلال عقد 61 دورة وورشات وجلسة استشارية بمشاركة أكثر من 2700 مشارك من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين بما فيهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في الختام، لا يسعني إلا أن أعرب عن عميق شكري وامتناني لسعادة رئيس مجلس المناقصات والمزايدات وأعضاء المجلس على دعمهم ومتابعتهم الحثيثة لكل ما من شأنه تطوير مسيرة المجلس، كما أعرب عن خالص شكري وتقديري لكوادرنا الوطنية الشابة بمختلف مواقعهم في الجهاز الفني والإداري على تفانيهم والتزامهم ومهنتهم، والتي لولاها لم نكن لنحقق أي من هذه الإنجازات.

الدكتور محمد علي بهزاد
الأمين العام



الدكتور محمد علي بهزاد الأمين العام

كلمة الأمين العام

ندخل العام 2022 بعد قرابة العامين من الظروف الاستثنائية نتيجة التبعات التي خلفها فيروس كورونا وتحوله إلى جائحة عالمية ألحقت أضراراً جسيمة باقتصاديات ومجتمعات المنطقة والعالم بما في ذلك خطوط الإمداد والتمويل الناجمة عن جائحة كورونا مقرونة مع الطفرة الكبيرة في الطلب إلا إن هذه التبعات كانت فرصة لإعادة ترتيب الأولويات والتوجه بصورة متسارعة أكثر من أي وقت مضى إلى التحول من الأتمتة الشاملة إلى الرقمنة الشاملة، والذي من شأنه الاستثمار في المعلومات والذكاء الاصطناعي واستغلال الموارد بالصورة المثلى لضمان كفاءة العمل واستدامته.

واستمر المجلس السير على نهجه الثابت بإتباع أفضل الممارسات الدولية وتعزيز التنافسية بين الموردين والمقاولين، حيث حقق المجلس نتائج لافتة في العام 2021 بتطبيق أسلوب الطرح المثالي للمناقصات والمزايدات الحكومية، إذ ارتفعت المناقصات العامة المطروحة لتصل إلى 77.9% من إجمالي عدد المناقصات المطروحة، مقارنة بـ 74% و 70.5% و 57% خلال الأعوام 2020 و 2019 و 2018 على التوالي، في حين بلغ عدد المناقصات المحدودة 18.1% من إجمالي عدد المناقصات، كما تراجعت بصورة إيجابية التعاقدات المباشرة من 10.3% في 2020 إلى 4% خلال العام المنصرم، متجاوزاً بذلك أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بالتعاقد المباشر.

ولتحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات، حقق المجلس نمواً في إيراداته المحصلة بنسبة 35.1% خلال العام 2021 ليحقق إيراد بلغ 1.061 مليون دينار، وذلك نظير تحصيل إيرادات نشر الإعلانات على الموقع الإلكتروني للمجلس وإيرادات بيع وثائق المناقصات، ويسعى المجلس لتحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات من خلال استحداث مصادر جديدة للإيرادات نظير خدمات يقدمها المجلس للموردين والمقاولين.

لمحة حول عمليات المجلس في 2021

مسيرة التحديث والتطوير في المجلس ماضية بخطى ثابتة وفق مبادرات نوعية واضحة المعالم منذ تأسيسه، إذ يواصل بخطى واثقة وخطوات حثيثة مسيرته وفق أفضل مبادئ الشفافية والمهنية وتكافؤ الفرص والمنافسة العادلة، ومتجاوزاً المصاعب وتحويل التحديات إلى فرص وإنجازات ليكون أنموذجاً رائداً في الإشراف على المشتريات الحكومية، إذ استطاع المجلس المناقصات والمزايدات - بحمد الله - زيادة وتيرة عمليات المناقصات والمزايدات الحكومية بما يخدم تلبية احتياجات الجهات المتصرفة دون إرباك يذكر، وتعكس تلك الزيادة مدى استدامة الخدمات التنموية وتقديم أفضل الخدمات التي تلبي تطلعات المواطنين بما يتماشى مع أولويات الحكومة وتحقيق الاستدامة في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة، كما يترجم ذلك حجم الجهود المضنية التي بذلها المجلس وما سخره من إمكانيات لافته لضمان استمرارية العمل تحت كافة الظروف، والمساهمة في تحسين وتيسير إنجاز الأعمال بين الموردين والمقاولين والجهات الحكومية ذات العلاقة، وخلال العام المنصرم، تم طرح 1012 مناقصة/مزايدة جديدة واستلام 4561 عطاء، وترسية عدد 4502 مناقصة/مزايدة بقيمة 192.2 مليار دينار بحريني، مما يؤكد قدرة قطاع المشتريات الحكومية بالمملكة من تحقيق التوازن بين الالتزام بالإجراءات الاحترازية والقدرة على استمرار عجلة التنمية بالوتيرة المطلوبة تحت كافة الظروف.

أساليب الطرح

2018	2019	2020	2021	أسلوب الطرح
57%	70.5%	74%	77.9%	المناقصات العامة
25%	19.2%	15.7%	18.1%	المناقصات المحدودة
18%	10.3%	10.3%	4%	التعاقد المباشر

الكفاءة

سرعة الاستجابة للطلبات

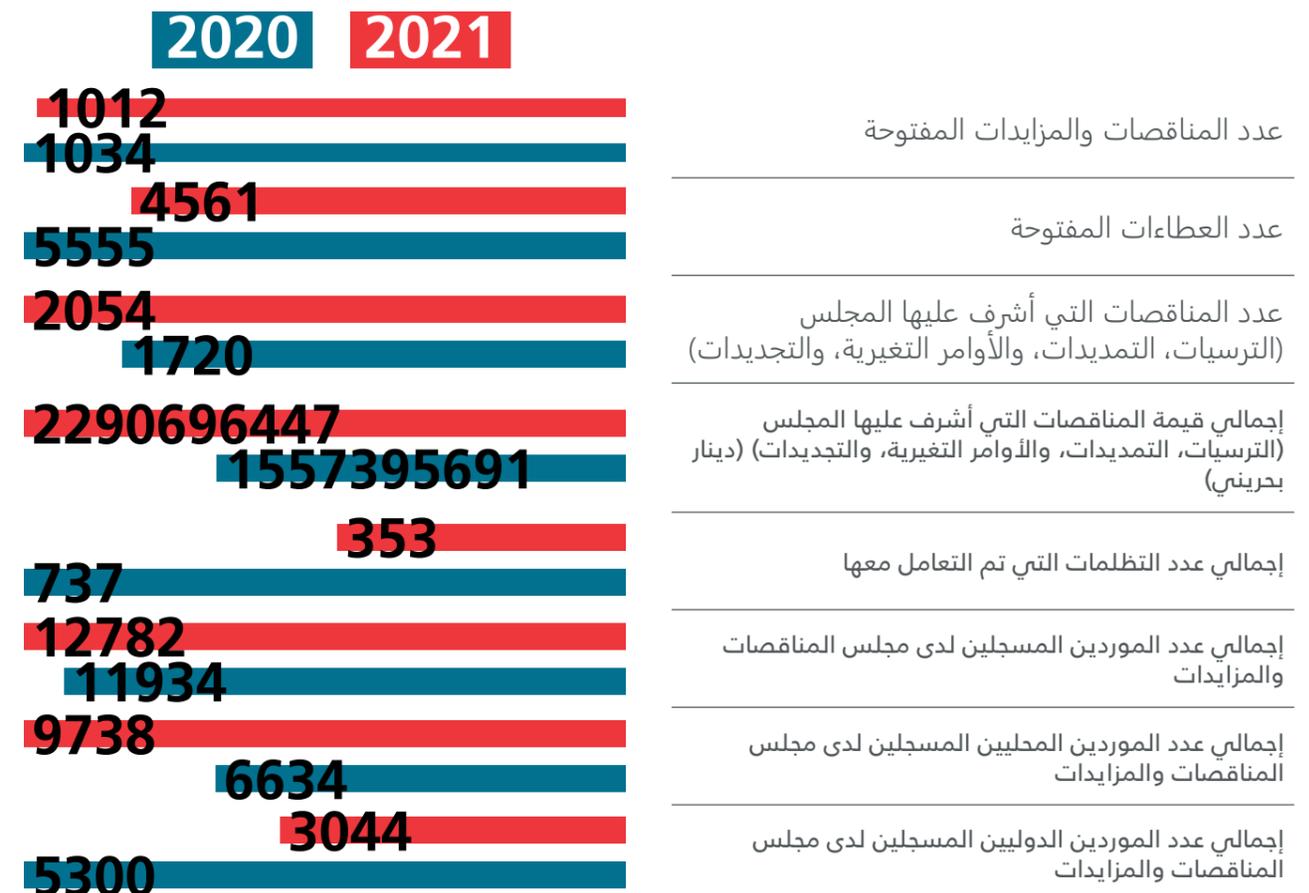
عدد الطلبات	المدة
7780	أقل من أسبوع
452	أسبوع
1672	أسبوعين
1038	ثلاثة أسابيع
485	أربعة أسابيع
294	أكثر من أربعة أسابيع

المدة الزمنية لإجراءات الترسيات

النسبة	عدد المناقصات التي تمت ترسياتها	الفترة/ المدة
68.3%	704	أقل من ثلاث شهور
21.1%	217	من ٣ شهور لغاية ٦ شهور
10.6%	109	أكثر من ست شهور
100%	1030	المجموع

الترسيات بحسب القطاع

قيم الترسيات	عدد المناقصات	القطاع
1,325,477,602.409	318	قطاع النفط والغاز
237,372,908.069	401	قطاع الانشاءات والاستشارات الهندسية
245,515,342.349	234	قطاع الطيران
230,038,202.476	381	قطاع المواد والمعدات
252,292,391.625	720	قطاع الخدمات والمزايدات والاستثمار
2,290,696,446.929	2054	المجموع



أعلى 51 جهة متصرفة من حيث القيمة

الجهة المتصرفة	عدد المناقصات	قيم الترسيات
شركة تطوير للبترول	214	1,144,605,378
طيران الخليج	218	220,008,639
شركة نفط البحرين (بابكو)	108	186,941,638
وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني	320	186,243,237
وزارة الصحة	210	138,443,189
هيئة الكهرباء والماء	211	119,255,184
وزارة الإسكان	27	36,100,749
شركة مطار البحرين	28	30,045,905
وزارة المالية والاقتصاد الوطني	33	24,539,637
وزارة التربية والتعليم	21	21,344,055
هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	40	20,762,556
بنك الأسكان	11	16,889,561
وزارة الداخلية	6	14,705,457
وزارة المواصلات والاتصالات	32	13,663,765
شركة البحرين للاستثمار العقاري	27	12,206,947

تصنيف الجهات بحسب المجالات

النفط والغاز

الجهة المتصرفة	عدد المناقصات	قيم الترسيات
شركة تطوير للبترول	214	1,144,605,377.55
شركة نفط البحرين (بابكو)	108	186,941,637.81
شركة توسعة غاز البحرين الوطنية (بناغاز)	9	1,268,685.07
الشركة القابضة للنفط والغاز	2	475,217.77
وزارة النفط	2	267,702.00
الهيئة الوطنية للنفط والغاز	1	79,380.00
المجموع	336	1,333,638,000.20

أعلى خمس جهات من حيث عدد المناقصات

الجهة المتصرفة	عدد المناقصات
وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني	320
شركة طيران الخليج	218
شركة تطوير للبترول	214
وزارة الصحة	212
هيئة الكهرباء والماء	211

أعلى خمس جهات من حيث قيم الترسيات

الجهة المتصرفة	إجمالي قيم الترسيات
شركة تطوير للبترول	1,144,605,378
شركة طيران الخليج	220,008,639
شركة نفط البحرين (بابكو)	186,941,638
وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني	186,243,237
وزارة الصحة	138,443,189

الترسيات بحسب الأشهر

الشهر	عدد المناقصات	قيم الترسيات
يناير	142	189,054,739.232
فبراير	169	217,977,253.559
مارس	217	199,865,570.957
إبريل	199	410,037,407.406
مايو	157	176,480,529.147
يونيو	185	117,654,774.060
يوليو	146	72,777,604.364
أغسطس	143	165,981,755.521
سبتمبر	157	179,024,280.889
أكتوبر	172	272,465,424.532
نوفمبر	204	128,092,483.714
ديسمبر	163	161,284,623.547
المجموع	2054	2,290,696,446.929



المعلومات

قيم الترسيات	عدد المناقصات	الجهة المتصرفة
9,511,553.97	22	هيئة البحرين للسياحة والمعارض
8,789,462.69	41	وزارة شؤون الإعلام
8,585,305.00	22	حلبة البحرين الدولية
2,606,723.73	26	هيئة البحرين للثقافة والآثار
1,145,726.16	9	تمكين
225,860.00	3	وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
184,928.09	4	مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
31,049,559.64	127	المجموع

الاستثمار

قيم الترسيات	عدد المناقصات	الجهة المتصرفة
12,206,946.77	29	شركة البحرين للاستثمار العقاري
3,943,381.50	15	مجلس التنمية الاقتصادية
3,770,485.19	10	شركة بلاج الجزائر للتطوير العقاري
2,674,746.03	6	شركة ممتلكات البحرين القابضة
2,631,087.73	11	شركة بابكو للتزويد
436,669.80	3	بنك البحرين للتنمية
170,326.83	5	بورصة البحرين
134,000.00	2	الجهاز الوطني للإيرادات
25,967,643.85	81	المجموع

التعليم

قيم الترسيات	عدد المناقصات	الجهة المتصرفة
21,344,055.35	21	وزارة التربية والتعليم
9,970,870.43	23	وزارة شؤون الشباب والرياضة
5,255,124.38	29	جامعة البحرين
679,035.93	8	بوليتكنك البحرين
664,401.10	5	هيئة جودة التعليم والتدريب
380,000.00	1	الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء
49,273.35	2	معهد الإدارة العامة
22,522.50	2	المجلس الأعلى للشباب والرياضة
108,165.00	1	الهيئة العامة للرياضة
38,473,448.04	92	المجموع

البنية التحتية

قيم الترسيات	عدد المناقصات	الجهة المتصرفة
186,243,237.29	320	وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني
119,255,184.34	211	هيئة الكهرباء والماء
20,762,555.51	40	هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية
13,663,764.62	32	وزارة المواصلات والاتصالات
1,786,271.74	21	بدالة انترنت البحرين
1,416,192.31	16	هيئة تنظيم الاتصالات
187,833.56	5	جهاز المساحة والتسجيل العقاري
97,464.75	3	هيئة التخطيط والتطوير العمراني
343,412,504.12	648	المجموع

الطيران

قيم الترسيات	عدد المناقصات	الجهة المتصرفة
220,008,639.12	218	شركة طيران الخليج
30,045,905.12	28	شركة مطار البحرين
5,940,964.50	3	أكاديمية الخليج للطيران
2,162,620.00	3	شركة هلا بحرين للضيافة
108,000.00	1	مجموعة طيران الخليج القابضة
258,266,128.74	253	المجموع

الإسكان

قيم الترسيات	عدد المناقصات	الجهة المتصرفة
36,100,748.95	27	وزارة الإسكان
16,889,560.51	11	بنك الإسكان
52,990,309.46	38	المجموع

الصحة

قيم الترسيات	عدد المناقصات	الجهة المتصرفة
138,443,188.71	212	وزارة الصحة
334,519.00	3	المجلس الأعلى للصحة
87,934.00	5	الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية
138,865,641.71	220	المجموع



أخرى

الجهة المتصرفة	عدد المناقصات	قيم الترسيات
وزارة المالية والاقتصاد الوطني	33	24,539,636.96
وزارة الداخلية	6	14,705,457.07
الشركة العامة للدواجن	8	6,532,228.28
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	32	5,224,876.66
وزارة الخارجية	59	4,630,220.85
هيئة تنظيم سوق العمل	17	2,609,505.48
وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف	26	1,830,670.92
ديوان الرقابة المالية والإدارية	2	1,684,904.20
مجلس النواب	10	1,060,363.24
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	9	792,980.70
المجلس الأعلى للبيئة	13	781,228.82
مجلس الشورى	8	695,863.04
مجلس المناقصات والمزايدات	6	547,869.88
شئون الجمارك	3	368,984.00
الأمانة العامة للتظلمات	1	360,000.00
النيابة العامة	5	350,061.00
جهاز الخدمة المدنية	6	349,681.02
المحكمة الدستورية	2	303,703.20
غرفة البحرين لتسوية المنازعات	2	229,166.70
مركز الاتصال الوطني	4	92,318.50
ديوان رئيس الوزراء	1	58,275.00
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	1	45,973.75
مؤسسة التنظيم العقاري	1	42,675.15
مكتب مجلس الوزراء	1	33,600.00
معهد البحرين للتنمية السياسية	1	18,574.50
المجلس الأعلى للقضاء	1	18,060.00
الأمانة العامة لمجلس الوزراء	1	7,560.00
المجموع	259	67,914,438.92

المشاريع التنموية والحيوية

إن مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، عاقدة العزم على مواصلة نهجها الطموح لتنفيذ مختلف المتطلبات التنموية بما يليبي تطلعات المواطنين في عدة قطاعات، منها: تطوير قطاعات البنية التحتية والاتصالات، والسياحة، والصناعة، والتعليم، والصحة، والإسكان، والشباب والرياضة، الأمر الذي يسهم في تعزيز مكانة البحرين الاقتصادية وتنافسيتها، وتحقيق نمو مستدام وفق رؤية البحرين الاقتصادية 2030، لذا عكف المجلس على تحقيق التكامل والتنسيق بين كافة الوزارات والجهات الحكومية لتنفيذ أبرز المشاريع المدرجة ضمن خطة التعافي الاقتصادي:



مشروع مترو البحرين

سيتم إنشاء شبكة مترو تغطي كافة مناطق مملكة البحرين بطول 109 كيلومتر وسيتم تنفيذها على عدة مراحل بالشراكة مع القطاع الخاص، من خلال نظام الاستثمار (BOT) البناء والتشغيل وإعادة الملكية. ستتضمن المرحلة الأولى من المشروع إنشاء خطين بطول 29 كيلومتر تتخللهما 20 محطة توقف، ويربط الخط الأول بين مطار البحرين الدولي وضاحية السيف، في حين أن الخط الآخر سيربط بين منطقة الجفير والمنطقة التعليمية في مدينة عيسى.

مسرح الدانة

يعتبر مسرح الدانة الذي تم تدشينه سبتمبر 2021 المسرح الأول من نوعه في مملكة البحرين ويتسع إلى 10 آلاف مقعد، ويشمل المسرح العديد من الساحات الداخلية والخارجية كالخلايا كالشرفات وأجنحة خاصة مطلة على المسرح الرئيسي، وحديقة الصحراء وقاعة لمتعهدي الفعاليات العالمية والشركات وللمناسبات الخاصة.

منصة المشتريات الحكومية

منصة مركزية للمناقصات والمزايدات الحكومية في جيلها الرابع توفر تقديم طلبات الجهات المتصرفة وطرح المناقصات والمزايدات، مروراً بإيداع العطاءات إلكترونياً من قبل الموردين والمقاولين، وفتحها بشفافية تامة من قبل لجنة الفتح، ومن ثم تقييم العطاءات وإعلان نتائج الترسية على المنصة ذاتها.

مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين «بابكو»

تم وضع حجر الأساس له في مارس 2019 ويعد المشروع الصناعي الأكبر في تاريخ مملكة البحرين، ويهدف المشروع إلى رفع الإنتاجية، ورفع القدرة التنافسية للمصفاة في السوق العالمية، كما أنه من المؤمل أن يسهم برنامج تحديث المصفاة، في زيادة طاقة المصفاة من 267 ألف إلى 380 ألف برميل يومياً.



مخطط منطقة جزيرة سهيلة

تم تخطيط الجزيرة شمال غرب المملكة بمساحة 26 كم مربع لتكون مشروعًا سياحيًا وسكنيًا، إلى جانب توفير مناطق متعددة الاستخدام، واستعمالات الأراضي تخلق مناطق سكنية وفرص استثمارية وسياحية مميزة تجذب المستثمرين وتعزز السياحة، وستكون الاستخدامات الرئيسية للمنطقة سياحية ولوجستية وسكنية.

المدينة الرياضية بالصخير

تتكوّن المدينة الرياضية من ملعب رياضي يتسع لـ 50 ألف متفرج، يشمل جناحاً لكبار الشخصيات ومركزاً إعلامياً، وملعب تدريب ومضماراً للألعاب القوى، ومواقف للسيارات، كما يشمل صالة متعددة الاستخدامات تتسع لـ 10 آلاف متفرج، وصالات للألعاب الفردية ومساح أولمبية، بما في ذلك البنية التحتية والأعمال الخارجية ومباني المرافق والخدمات المصاحبة للمدينة.

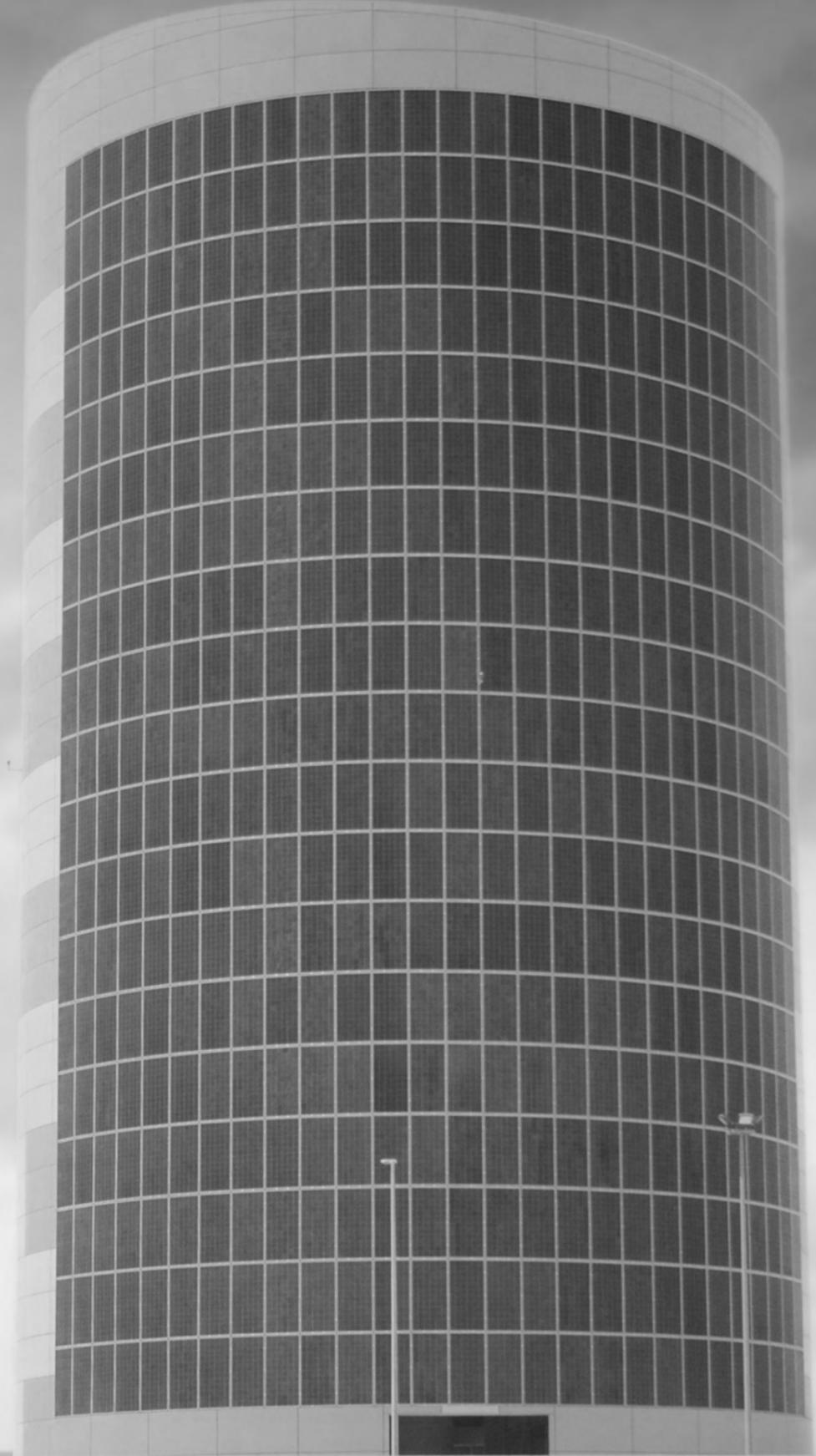


بناء عدد من الشقق والوحدات السكنية

سعيًا من مجلس المناقصات والمزايدات في سرعة تنفيذ المشاريع والخدمات الإسكانية إلى المواطنين، عكف المجلس على التعاون والتنسيق الفعال مع وزارة الإسكان لطرح مناقصات لبناء وتشبيد 525 شقة سكنية في مشروع مدينة شرق الحد الإسكاني.

تزويد المشاريع الإسكانية الجديدة بالماء

قام مجلس المناقصات والمزايدات بالتعاون والتنسيق المثمر بينه وبين هيئة الكهرباء والماء للإسراع في الانتهاء من إرساء مناقصة تزويد المشاريع الإسكانية الجديدة بالمياه حتى يتسنى لوزارة الإسكان تسليمها للمستفيدين، أهمها تزويد المشاريع الإسكانية بمدينة سلمان والرملي بالمياه.



مشاريع في شبكات الطرق

وضمن برنامج عمل الحكومة بتطوير البنية التحتية وإنشاء شبكة طرق متكاملة في جميع مناطق المملكة التي تلبي متطلبات المواطنين وحاجتهم اليومية من خدمات البنية التحتية، عمل المجلس مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، مما ساهم في إرساء عدة مناقصات في هذا المجال، ومن أهمها مشروع تطوير شارع الفاتح، وأعمال المرحلة الأولى لمشروع جنوب البحرين الدائري، ورصف وإعادة رصف الطرق في البحرين للعامين 2021-2022، بالإضافة إلى تطوير وإنشاء عدد من الطرق الرئيسية والفرعية في جميع مناطق المملكة.

شراء وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية

ساهمت جهود مجلس المناقصات والمزايدات في توفير جميع المستلزمات الطبية المتعلقة بكافة المستشفيات الحكومية، وأن هناك مخزوناً استراتيجياً كافياً منها سواء الأدوية للحالات اليومية والمزمنة أو المستلزمات الطبية لفيروس كوفيد-19، كما ساهم المجلس في إرساء عدة مناقصات للشراء الموحد للأدوية واللوازم الطبية.

التأهيل المسبق

إن مسيرة التحديث والتطوير في المجلس ماضية بخطى ثابتة وفق مبادرات نوعية واضحة المعالم، مع الحرص على ابتكار خدمات متنوعة بجودة عالية في سبيل تحسين مركز مملكة البحرين في المؤشرات الدولية، بالإضافة إلى تحسين الإجراءات والعمليات في مجال المشتريات بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، بغية تحسين بيئة الأعمال وجعلها بيئة جاذبة للاستثمار.

لهذا يلتزم المجلس منذ تأسيسه بتعزيز ممارسات وأنظمة المشتريات والمبيعات الحكومية بما يضمن الكفاءة والفاعلية ويرسخ العدالة والشفافية في جميع نواحي إجراءات عمليات المناقصات والمزايدات.

وفي هذا الإطار، أصدر المجلس قراراً نوعياً للارتقاء بإجراءات التأهيل المسبق للموردين والمقاولين من خلال إعادة هندسة بعض الإجراءات لزيادة الكفاءة والفاعلية وإضافة المزيد من المرونة والتبسيط، بالإضافة إلى تحديث لائحة التأهيل المسبق لتكون مرجع شامل لجميع إجراءات التأهيل المسبق، الأمر الذي سيساهم في تحسين جودة المشتريات وزيادة كفاءة تنفيذ المشاريع والخدمات الحكومية.

وبهدف تحقيق التحول الإلكتروني لعمليات التأهيل المسبق، فقد عمل المجلس على وضع المتطلبات الفنية لتطوير المنصة الإلكترونية للمجلس لتكون شاملة لجميع عمليات التأهيل المسبق، وقد تم تكليف الشركة المطورة بالبدء في تطوير النظام، والمتوقع تدشينه خلال عام 2022.

ويعد التأهيل المسبق إحدى أولويات المرحلة القادمة، إذ يحرص المجلس على قيام الجهات المتصرفة بالتأهيل المسبق للموردين والمقاولين قبل طرح المناقصات، وذلك بهدف التحقق من توافر الأسس المطلوبة لدى الموردين أو المقاولين الراغبين في المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية وقياس مدى قدرتهم الفنية وإمكانياتهم المالية والإدارية وقدرتهم على تنفيذ الأعمال المطلوبة، الأمر الذي من شأنه أن يضمن تكافؤ الفرص والنزاهة في التعامل مع الموردين والمقاولين، والحفاظ على المال العام، وبما يضمن إسناد المشاريع الحكومية إلى المقاولين الذين تتوافر لديهم جميع الإمكانيات والشروط المطلوبة.

وبلغ عدد طلبات التأهيل المسبق التي اعتمدها المجلس خلال العام 2021م، 179 طلب تأهيل، منها 20 تأهيل عن طريق إعلان عام و159 طلب تأهيل بصورة منفردة.

ونظراً لتأثير جائحة كورونا (Covid 19) على التخطيط للمشتريات الحكومية، ولتغير الأولويات، فقد شهدت طلبات التأهيل المسبق خلال العام 2021 تراجعاً بنسبة 58% عن العام 2020، إذ تم اعتماد 429 طلب تأهيل في 2020 مقارنة بـ 179 طلب تأهيل في 2021.

وخلال العام 2021 تصدرت وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني عدد

طلبات التأهيل المعتمدة بنسبة 79% من إجمالي الطلبات، تلتها هيئة الكهرباء والماء بنسبة 15%.

توزيع طلبات التأهيل المعتمدة بحسب عدد الطلبات

الجهة	عدد الطلبات	النسبة (%)
وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني	142	79%
هيئة الكهرباء والماء	26	15%
شركة طيران الخليج	9	5%
الجهات الأخرى	3	1%

خطط المشتريات

ارتكازاً على عناصر المساواة والشفافية والكفاءة الاقتصادية، يلتزم المجلس في انتهاج أفضل البرامج التطويرية والخطط التنموية التي تستهدف تعزيز ممارسات وأنظمة المشتريات والمبيعات الحكومية وتميزها بالفعالية والكفاءة وضمان أعلى مستويات العدالة وتكافؤ الفرص، ولكونه حلقة الوصل الرئيسية بين الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين لإتمام المشتريات والمبيعات الحكومية، وبالتالي المساهمة بصورة لافتة في نهضة المملكة وتطوير بنيتها التحتية وفق أرقى المعايير الدولية يحرص على زيادة التنافسية في كافة عمليات المناقصات والمزايدات

وبهدف تحويل الموقع الإلكتروني للمجلس إلى خارطة طريق مثالية للشركات لإعادة أولوياتها وحساباتها بشكل يضمن انسيابية المناقصات والمزايدات وضمان أعلى نسبة مشاركة فاعلة بين المقاولين والموردين، قام المجلس بطرح مبادرة لنشر خطة المشتريات للجهات المتصرفة، مما سيكون له أكبر الأثر في تعزيز مناخ الاستثمار ومضاعفة تدفقات رأس المال في السوق المحلي، وتمكين الموردين والمقاولين من التخطيط للمشاركة بفعالية في المناقصات والمزايدات الحكومية.

وعليه، قام المجلس بنشر خطط المشتريات للجهات المتصرفة (شركات ووزارات وهيئات حكومية) الخاضعة لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية خلال العام المنصرم في الموقع الإلكتروني للمجلس، كما يتم باستمرار تحديث هذه الخطط على الموقع الإلكتروني للمجلس لضمان استدامة المعلومات المقدمة للموردين والمقاولين.

والجدير بالذكر إن نشر خطط المشتريات السنوية للجهات المتصرفة العديد من الايجابيات، إذ سيساعد على غرس أهمية التخطيط للمشتريات بصورة مسبقة مما يؤثر بصورة إيجابية على جودة المخرجات، وكذلك سيساهم في تقليص فترة المناقصات وطرحها بالأسلوب الأفضل بما يحقق تنافسية وعدالة بدرجات أكبر، بالإضافة إلى مساعدة الراغبين في المنافسة من التخطيط لمشاركتهم في المناقصات والاستعداد لدخول المنافسة بجاهزية أعلى، مما يترتب على ذلك خيارات أكثر، وعطاءات أفضل، وأسعار أكثر واقعية، علماً بأنه تم نشر الخطة السنوية للمشتريات.

التحول الرقمي

انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه في تبني وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الانتاجية، وانطلاقاً من التزام المجلس بتحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030 الرامية إلى خلق اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة، شهد عمليات مجلس المناقصات والمزايدات نقلة نوعية في إنجاز جميع مراحل المناقصة إلكترونياً، والتي ستكون باكورة التحول من الأتمتة الشاملة إلى الرقمنة الشاملة.

وساهمت عمليات الأتمتة الشاملة في تحسين وتيسير إنجاز الأعمال بين الموردّين والمقاولين والجهات الحكومية، إضافة إلى رفع مستوى مشاركة الموردين والمقاولين خاصة في الظروف الراهنة التي تتوحد فيها الجهود الوطنية لمواجهة الأخطار الناجمة عن انتشار فيروس كورونا (COVID-19) بما يحافظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.

واليوم يسعى المجلس أن يكون التحول الرقمي من أولويات استراتيجيته من خلال تمكين ثقافة الإبداع في بيئة العمل وتغيير المكونات الأساسية للعمل، لتشمل تطوير البنية التحتية ونماذج التشغيل وطرح الخدمات النوعية مع تطبيق أفضل الممارسات الرقمية، وذلك بفضل تسخير التطور التقني الكبير في أنظمة المشتريات والتوريد، إذ يسعى المجلس للانتقال من الأتمتة الشاملة إلى الرقمنة الشاملة في جيلها الرابع Procurement 4.0 خلال العامين القادمين.

إذ قام مؤخراً بطرح مناقصة منصة المشتريات الحكومية في نوفمبر من العام 2021، ومن المتوقع إن يتم ترسية المناقصة خلال النصف الأول من العام 2022، والتي من شأنها الاستثمار في المعلومات والذكاء الاصطناعي (AI) و (Machine Learning)، بكفاءة وسلاسة ضمن العمليات التشغيلية، واستغلال الموارد بالصورة المثلى، وتحقيق أعلى درجات من التكامل والتنسيق بين كافة الوزارات والجهات الحكومية من خلال الربط بين الأنظمة الحكومية ذات العلاقة، كما سيساهم في زيادة الكفاءة وتقليل الإنفاق وتطبيق خدمات جديدة بسرعة ومرونة، بما يخدم زيادة كفاءة سير العمل وتحسين الجودة وتطوير الأداء.

إيرادات المجلس

لتحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات، حقق المجلس نمواً في إيراداته المحصلة بنسبة 35.1% خلال العام 2021 ليحقق إيراد بلغ 1.061 مليون دينار بحريني، وذلك نظير تحصيل إيرادات نشر الإعلانات على الموقع الإلكتروني للمجلس وإيرادات بيع وثائق المناقصات.

وبلغت إيرادات المجلس من بيع وثائق المناقصات خلال العام المنصرم 599.891 ألف دينار، مقابل 556.591 ألف دينار خلال العام 2020م. في حين وصلت إيرادات المجلس من نشر الإعلانات على الموقع الإلكتروني 461.941 ألف دينار، مقارنة مع 228.362 ألف دينار في العام 2020.

الدليل الإرشادي

حرصاً من المجلس على تكوين علاقات قوية وبناءة مع الجهات المتصرفة من خلال إعادة ضبط الصورة النمطية للمجلس من الرقابة على الجهات المتصرفة إلى الشراكة التي تساهم في حفظ المال العام والارتقاء بكفاءة إجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية، وتمهيداً لمأسسة التحول الرقمي السلس، فقد أصدر المجلس الدليل الإرشادي الديناميكي الأول للجهات المتصرفة، والذي يهدف إلى تبسيط إجراءات المناقصات والمزايدات بشكل مؤسسي مستدام، وهو باكورة تكامل في العمل لتطوير إجراءات المناقصات والمزايدات في مملكة البحرين بمشاركة فاعلة من الجهات المتصرفة.

ويعد الدليل الإرشادي المرجع لكافة المستخدمين في الوزارات والجهات الحكومية الخاضعة لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، حيث يحتوي الدليل الإرشادي على تفاصيل العمليات التفصيلية للمناقصات والمزايدات، بالإضافة إلى مرجع للتشريعات والتعاميم الصادرة بشأن عمليات المناقصات والمزايدات، كما تبني المجلس آلية لمراجعة وتحديث الدليل، وذلك من خلال إصدار تحديثات مستمرة، تعكس ما يصدر خلال الفترة من تشريعات وتعاميم يتضمن مراجعة الهيكل العام والمحتويات وطريقة العرض، وذلك للحفاظ على استدامة الدليل.

ومن أبرز ملامح هذه النسخة دعمها للتحول الإلكتروني وتوجه الحكومة لرقمنة العمليات والإجراءات، وذلك من خلال الاستغناء عن الاستثمارات الورقية وإدماجها بشكل مباشر في نظام المناقصات الإلكتروني، مما يسهل ويسرع الإجراءات والعمليات بين المجلس والوزارات والجهات الحكومية المرتبطة بهذا النظام، كما تم في إعداد الدليل الإرشادي مراعاة الترتيب المنطقي للأنظمة والأقسام الفرعية بهدف تسهيل عملية الرجوع إلى أحكام وإجراءات الدليل.

والجدير بالذكر، بأن مجلس المناقصات والمزايدات وقع على مذكرات تفاهم مع وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني، ووزارة المواصلات والاتصالات، وهيئة المعلومات والحكومية الإلكترونية، وشركة مطار البحرين وشركة تطوير للبترو، وذلك بهدف التنسيق والتعاون في مجال تطوير إجراءات المناقصات والمزايدات واشتراطات الخدمة المقدمة للجهات المتصرفة.

طلبات إعادة النظر والتظلمات

يلتزم مجلس المناقصات والمزايدات بتبني أعلى معايير الشفافية والعدالة، إذ يتم الرد على جميع طلبات إعادة النظر والتظلمات الواردة إليه بالطرق المناسبة والتي تتم مناقشتها بصورة أسبوعية خلال الاجتماع الاسبوعي، وذلك وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، إذ يستجيب المجلس في زمن قياسي للتظلمات الواردة إليه من المقاولين والموردين.

وخلال العام المنصرم، تلقى المجلس 353 طلباً لإعادة النظر والتظلم من الموردين والمقاولين، تتعلق في غالبيتها بالإجراءات كصورة الضمان الابتدائي من حيث الشكل والقيمة والمدة والتأخير في تقديم العطاء إلكترونياً.

وبهدف الارتقاء بأداء وجودة الخدمات المعمول بها في المجلس بما يلبي تطلعات الشركاء من الجهات المتصرفة والمقاولين والموردين، ولتحد من الأخطاء المتكررة لديهم، وتعزيزاً لمبدأ الشفافية والنزاهة والعدالة بين المقاولين والموردين، فقد فقام المجلس بإصدار تعميم رقم 5 لسنة 2021 بشأن الأمور التي يجب اتباعها عند فحص الضمانات الابتدائية، والذي بدوره سينعكس إيجابياً على المدى المتوسط في تراجع نسبة التظلمات.

وعقد المجلس للقاء السنوي مع الجهات المتصرفة على هامش مؤتمر الشرق الأوسط للمشتريات في دورته الخامسة، والذي عقد خلال نوفمبر المنصرم، بمشاركة فاعلة من كافة الجهات المتصرفة، وتم خلال اللقاء استعراض آليات تطوير إجراءات المناقصات والمزايدات والدليل الإرشادي للجهات المتصرفة، ونظام المشتريات الرقمي.

الجوائز والشهادات

من منطلق المسؤولية الكاملة التي يوليها مجلس المناقصات لرفع اسم مملكة البحرين وتعزيز مكانتها في المحافل الإقليمية والدولية، إذ حاز المجلس على شهادة عالمية في الاخلاقيات المهنية بمجال المشتريات والتوريد من المنظمة العالمية المتخصصة في مجال المشتريات والتوريد (Chartered Institute of Supply Chain (CIPS)، كأول جهة على مستوى مملكة البحرين تحصل على هذه الشهادة، الأمر الذي يساهم في تحقيق الريادة العالمية والتميز وتطوير الكفاءات الوطنية في مجال المشتريات والتوريد وتحقيق رؤية المجلس الرامية للارتقاء بمملكة البحرين لتصبح نموذجاً عالمياً لممارسات المناقصات والمزايدات الفعالة.

وضمن جوائز مؤتمر الشرق الأوسط للمشتريات في نسخته الخامسة، فاز المجلس بجائزة أفضل مشروع للمشتريات للقطاع الحكومي، والذي استلمها السيد علي عبدالله رئيس قسم نظم المعلومات بالمجلس، وتأتي هذه الجائزة تأكيداً لما حققه المجلس من نقله إلى الأتمتة الشاملة تمهيداً للانتقال للرقمنة الشاملة، في حين حصلت المهندسة ريم الصفار مديراً لإدارة التقييم الفني بالمجلس على جائزة رائدات قطاع المشتريات، والتي تم استحداثها خلال نسخة هذا العام لتكريم المرأة العاملة في قطاع المشتريات، كما حصل المجلس على جائزة التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والخدمات WITSA للتميز في مجال التقنية .

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سعيًا من المجلس لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر بشأن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد اعتمد المجلس عدة مبادرات منها تطبيق الإجراءات التنفيذية الخاصة بمنح الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات الحكومية ومزايدات المرافق الخدمية داخل منشآت الجهات الحكومية، على المناقصات التي طُرحت منذ 15 ديسمبر من العام 2019م، بالإضافة إلى الإعلان المركزي عن المناقصات الداخلية عبر الموقع الإلكتروني للمجلس، وشهدت عمليات المناقصات والمزايدات زيادة في عدد المناقصات التي تم ترسيبتها بنسبة 13% مقارنة مع العام المنصرم، لتصل إلى 168 مناقصة ومزايدة حكومية بقيمة تبلغ 47 مليون ديناراً.

كما حرص المجلس على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية عبر إطلاق عدة مبادرات منها لقاءات تعريفية وورش عمل تدريبية بالإضافة إلى جلسات استشارية، إذ شارك فيها أكثر من 1500 مشارك من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف توضيح الإجراءات ورفع جودة عطاءاتهم المقدمة للمناقصات بما يضمن تقديم عطاءات متكاملة ومستوفية الشروط والمتطلبات، ومن ثم الاستفادة من الأفضلية المقررة، ويعتزم المجلس إطلاق عدد من المبادرات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيقاً للنسبة المستهدفة في قرار مجلس الوزراء الموقر.

الدورات التدريبية

انتهج مجلس المناقصات والمزايدات سياسة تعزيز العلاقات مع الشركاء من خلال اللقاءات المتكررة والدورات التدريبية وورش العمل، وذلك لتطوير قنوات التواصل مع جميع الأطراف ذات العلاقة، بما يؤدي إلى الارتقاء بالعمل، إذ يراهن المجلس على متانة علاقته مع الشركاء من الموردين والمقاولين والجهات المتصرفة لأداء مهامه بالصورة المثلى، لذا حرص المجلس على الحفاظ على علاقة قوية ومستدامة مع شركائه من القطاعين الحكومي والخاص، حيث عقد المجلس المناقصات والمزايدات 61 دورة وورشة وجلسة استشارية خلال العام المنصرم، بمشاركة أكثر من 2700 مشارك من القطاعين الحكومي والخاص.

وتطرقت الدورات التدريبية للمقاولين والموردين إجراءات المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية، بالإضافة إلى تخصيص بعض الدورات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوضيح آلية تطبيق مبادرة الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأما بالنسبة للجهات المتصرفة، فقد اشتملت على دورات تأسيسية بشأن إجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية، وورش تخصصية حول إجراءات التأهيل المسبق واخرى لمناقشة تحديثات نظام المناقصات والمزايدات، بالإضافة إلى الورش المتخصصة بشأن خطة المشتريات.

كما أقيمت أيضاً 14 دورة تخصصية عن بُعد لتأهيل أعضاء لجان التقييم، والتي أثمرت عن تدريب أكثر من 812 موظف حكومي مرشح لعضوية لجان تقييم المناقصات والمزايدات، وذلك بهدف تأهيلهم في مجال تقييم المناقصات والمزايدات ليصبحوا أعضاء لجان تقييم مناقصات/مزايدات معتمدين من قبل المجلس، وذلك وفقاً لما جاء في التعميم رقم (3) لسنة 2020م، والملحق رقم (1) للتعميم رقم (3) لسنة 2020م.

وتنسجم هذه الدورات مع أفضل الممارسات الدولية في مجال المناقصات، والتي وضعت معايير واضحة ودقيقة لاختيار وتأهيل أعضاء لجان تقييم المناقصات لضمان التطبيق الأمثل لمواد وأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، كما تساهم هذه الدورة في تمكين الموظفين الحكوميين من الإلمام التام بالعمليات والإجراءات ومواد القانون والتعميم والقرارات الصادرة عن المجلس، والذي يقود بدوره إلى سلامة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الجهات، مما ينعكس إيجاباً على صحة الطلبات المرفوعة للمجلس وشموليتها، ويؤدي إلى سرعة البت في هذه الطلبات وإصدار القرارات بشأنها دون حاجة لإعادة الإجراءات، والذي يعود إيجاباً على تقليص الخط الزمني للمناقصات.

